

Distr.: General
18 August 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 57 من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة

مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 100/75 الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً بشأن تنفيذ القرار المتصل بمسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك الجهود المبذولة من أجل تحسين الخبرات والفعالية، والشفافية، والمساءلة، والتمثيل الجغرافي، ومراعاة المنظور الجنساني، ومشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وكذلك مشاركة الشباب. ويغطي هذا التقرير، وهو التاسع المقدم إلى الجمعية العامة عن هذا البند، الفترة من آب/أغسطس 2020 إلى تموز/يوليه 2021.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/150

240921 090921 21-11387 (A)



أولاً - مقدمة

- 1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 100/75 الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يُقدّم إليها تقريراً بشأن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك الجهود المبذولة من أجل تحسين الخبرات والفعالية، والشفافية، والمساءلة، والتمثيل الجغرافي، ومراعاة المنظور الجنساني، ومشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وكذلك مشاركة الشباب.
- 2 - وتؤدي البعثات السياسية الخاصة دوراً حاسماً في مساعدة الدول الأعضاء على منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. وهي تعمل في بيئات تشغيلية معقدة، بما في ذلك العديد من الحالات المتسمة بتقلب الأوضاع الأمنية والسياقات السياسية الهشة، ولكنها تظل آليات أساسية لتنفيذ مجموعة من الولايات التي تسهم في صون السلم والأمن الدوليين. ولتحقيق هذا الهدف، تعمل البعثات السياسية الخاصة بشكل وثيق مع شركاء الأمم المتحدة في مجالات التنمية وحقوق الإنسان والعمل الإنساني لتنفيذ استجابات متكاملة للتصدي للمخاطر المتعددة الأبعاد. كما أنها تدعم الدول الأعضاء في زيادة إدماج النساء وجرى مشاركتهن، هنّ والفئات المهمشة الأخرى بما فيها الشابات والشبان، في العمليات السياسية وعمليات السلام، مما يساعد على ترجمة التزامات الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وكذلك الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، إلى واقع.
- 3 - ولقد نشبت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لتصبح واحدة من أكبر الأزمات في تاريخ الأمم المتحدة، حيث أثرت على مجالات عديدة من عمل البعثات السياسية الخاصة. وقد قلبت جائحة كوفيد-19 حياة الناس واقتصادات البلدان رأساً على عقب، ووضعت العلاقات المجتمعية على المحك، وقوضت الثقة في ذات المؤسسات التي قُصد منها أن تتصدى لتداعيات الجائحة، فأفضت بذلك إلى استفحال أوجه عدم المساواة وشجعت على تغشي المعلومات المضللة والوصم وخطاب الكراهية، وأوجدت بؤر توتر جديدة وزادت مخاطر عدم الاستقرار.
- 4 - وتستوجب الطبيعة المترابطة للتحديات العالمية الراهنة إيلاء أهمية قصوى للتعاون الدولي. ففي سياق مناداة الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، الذي اعتمدته الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2020 (القرار 1/75)، بتنشيط تعددية الأطراف، دعا الإعلان إلى استخدام مجموعة الأدوات الدبلوماسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وإلى الاستفادة من كامل إمكاناتها في مجالي الدبلوماسية الوقائية والوساطة وغيرها من المجالات.
- 5 - والبعثات السياسية الخاصة جزء لا يتجزأ من مجموعة الأدوات هذه وهي مظهر من مظاهر العمل المتعدد الأطراف والحلول المتضافرة. وعلى الرغم من تدهور بيئة السلم والأمن العالمية، فقد واصلت ووسعت هذه البعثات عملها الرامي إلى دعم التسوية السلمية للنزاعات من خلال المشاركة الدبلوماسية المتعددة المسارات والمتعددة الشركاء، مع تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية باعتبارها مجالاً يحظى بأولوية خاصة. وتواصل هذه البعثات تقديم استجابات سريعة ومرنة لمجموعة من الحالات المعقدة، مثل أفغانستان والصومال والعراق وليبيا، وصارت تشكل واحدة من أهم الآليات المستخدمة في تفعيل عمل الأمم المتحدة المتصل بمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

ثانيا - التطورات الميدانية الرئيسية

أفريقيا

6 - نتيجة لجهود الوساطة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وافقت الأطراف الليبية على وقف إطلاق نار على الصعيد الوطني في تشرين الأول/أكتوبر 2020، في سياق لجنة 5+5 العسكرية المشتركة. وفي وقت لاحق، اعتمد ملتقى الحوار السياسي الليبي، المعقود بتيسير من البعثة، خريطة طريق سياسية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وتضمنت خريطة الطريق بنوداً لتشكيل سلطة تنفيذية مؤقتة جديدة تشمل حكومة الوحدة الوطنية، التي تولت مهامها في آذار/مارس 2021. ووفقاً لخريطة الطريق، من المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021. وواصلت البعثة والمشاركون في مؤتمر برلين بشأن ليبيا، المعقود في كانون الثاني/يناير 2020، عملهم في إطار لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا وأفريقيا العاملة الأربعة المعنية بالمسائل السياسية والأمنية والاقتصادية وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي 23 حزيران/يونيه 2021، شاركت ألمانيا والأمم المتحدة في رئاسة مؤتمر برلين الثاني بشأن ليبيا، الذي حضره وفد رفيع المستوى من ليبيا يقوده رئيس الوزراء.

7 - وواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تنفيذ مهامه الأساسية المتمثلة في المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات، وكذلك تعزيز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وعمل المكتب على النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وقام بالدعوة لمشاركة المرأة وكذلك الشباب في العمليات السياسية وعمليات السلام في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. كما ركز على تحليل آثار جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ على السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية. وواصل المكتب دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بشأن قضايا أقاليمية متعددة، من قبيل الأزمة في حوض بحيرة تشاد، والأمن البحري في خليج غينيا، والمسائل الأمنية المتصلة بالترحال الرعوي. كما شغل الممثل الخاص الجديد للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل منصب رئيس لجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة، التي واصلت تيسير تنفيذ الحكم الصادر في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2002 عن محكمة العدل الدولية في قضية الحدود بين الكامبيرون ونيجيريا والنزاع بينهما على الأراضي.

8 - وبموجب قرار مجلس الأمن 2512 (2020)، أغلق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وواصل فريق الأمم المتحدة القطري في غينيا - بيساو تنفيذ خطة الانتقال التي وضعتها الأمم المتحدة، بما في ذلك أولويات بناء السلام التي أقرتها حكومة غينيا - بيساو في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وواصل دعم الحكومة في تنفيذ الإصلاحات العاجلة التي حددتها خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتفاق كوناكري لعام 2016 بشأن تنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسوية الأزمة السياسية في غينيا - بيساو. واضطلع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بمهمة المساعي الحميدة عقب إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل من أجل كفالة استمرار دعم الأمم المتحدة لتوطيد دعائم السلام والديمقراطية في البلد.

9 - وتوافرت لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان قدراتها التشغيلية الأولية، فبدأت في كانون الثاني/يناير 2021 إنجاز أهدافها الاستراتيجية. وقدمت المساعدة إلى الحكومة الانتقالية في السودان بشأن المسائل السياسية والمسائل المتعلقة ببناء السلام وحقوق الإنسان

وسيادة القانون والحماية، ودعمت عملية السلام وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام في السودان. واضطلعت البعثة بدور الميسر خلال محادثات السلام في جوبا بين الحكومة الانتقالية والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال/فصيل عبد العزيز الحلو، وقامت بالدعوة لزيادة مشاركة المرأة في المحادثات.

10 - وقدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال الدعم إلى حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد من أجل الحفاظ على الحوار المستمر وتنفيذ النموذج الانتخابي لـ 17 أيلول/سبتمبر، الذي أرسى الأساس للانتخابات الاتحادية لعام 2021. وفي مواجهة حالة الجمود المتعلقة بالانتخابات بين الحكومة الاتحادية وبعض الولايات الأعضاء في الاتحاد، بذلت الأمم المتحدة، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، جهوداً في مجال الدبلوماسية المكوكية أسفرت عن الاتفاق الانتخابي المبرم في 27 أيار/مايو. وواصلت الأمم المتحدة في الصومال أيضاً جهود الدعوة لكفالة الحقوق السياسية للمرأة، وساعدت الصومال على النهوض بالأولويات الوطنية الحاسمة، بما في ذلك تعميق النظام الاتحادي، وعملية مراجعة الدستور، وإصلاح قطاع الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الأمم المتحدة المشورة والدعم التقنيين إلى الحكومة الاتحادية في تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، بوسائل من بينها عملية الاستعراض الدوري الشامل والتوصيات الصادرة عنه. كما دعمت الأمم المتحدة في الصومال السلطات الصومالية في جهودها للتصدي لجائحة كوفيد-19.

11 - وقدم المبعوث الخاص للأمين العام للقرن الأفريقي الدعم في توطيد المكاسب التي تحققت في مجالي السلام والأمن في منطقة القرن الأفريقي والحفاظ عليها، بغية تعزيز الوقاية الإقليمية والجهود الإقليمية الرامية إلى الحفاظ على السلام. وتعاونت البعثة مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي ومنظمات إقليمية أخرى من أجل تعزيز السلام والأمن في المنطقة، بوسائل منها دعم عمليات الوساطة وتعزيز القدرات دون الإقليمية على معالجة القضايا العابرة للحدود والقضايا الشاملة لعدة قطاعات، مع تنسيق تنفيذ الاستراتيجية الوقائية الإقليمية الشاملة الخاصة بمنطقة القرن الأفريقي.

12 - وواصل مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى دعم تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ووضع المكتب، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الرئيسيين، استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى، التي تركز على ثلاث أولويات رئيسية هي: السلام والأمن والعدالة؛ والتنمية المستدامة والرخاء المشترك؛ والقدرة على الصمود أمام التحديات الناشئة والطويلة الأمد.

13 - وواصل الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بذل المساعي الحميدة في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية في الكونغو في آذار/مارس 2021، وفي تشاد في نيسان/أبريل 2021، وفي سان تومي وبرينسيبي في تموز/يوليه 2021. والتقى أيضاً بالسلطات الانتقالية في تشاد وغيرها من الجهات المعنية للمساعدة في كفالة إجراء عملية سلمية وتوافقية وشاملة للجميع نحو إقامة نظام دستوري وحكم مدني. واعتمد مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا خطة استراتيجية مشتركة للفترة 2021-2025.

14 - وفي أعقاب الانتخابات الرئاسية التي جرت بطريقة سلمية عموماً في بوروندي في 20 أيار/مايو 2020، وبناء على طلب من مجلس الأمن، أوفد الأمين العام بعثة تقييم استراتيجي إلى بوجومبورا في الفترة من 14 إلى 19 أيلول/سبتمبر 2020 لاستكشاف سبل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وبوروندي. وبعد النظر في التقرير اللاحق للأمين العام (S/2020/1078)، أصدر رئيس مجلس الأمن بياناً في 4 كانون الأول/ديسمبر 2020 (S/PRST/2020/12) طلب فيه المجلس إلى الأمين العام وقف تقاريره الدورية عن الحالة في بوروندي وتغطية البلد كجزء من تقاريره المنتظمة عن منطقة البحيرات الكبرى ووسط أفريقيا. وفي هذا السياق، واستناداً إلى ذلك البيان والمناقشات اللاحقة، اتفقت الأمانة العامة والحكومة على إغلاق مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي بحلول 31 أيار/مايو 2021 وتصفية المكتب بحلول 30 حزيران/يونيه 2021.

الأمريكتان

15 - مدد مجلس الأمن في قراره 2547 (2020) ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لسنة إضافية حتى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وواصل المكتب العمل بصورة وثيقة مع فريق الأمم المتحدة القطري، معزراً جهود التنفيذ الوطنية في المجالات ذات الأولوية التالية: المساعي الحميدة، والحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، والعدالة، وتنمية قدرات جهاز الشرطة، وحقوق الإنسان، والانتخابات، والحفاظ على السلام. وفي أعقاب اغتيال الرئيس الهايتي جوفينيل موزي في 7 تموز/يوليه، كلف المكتب أربعة محققين من شرطة الأمم المتحدة بمساعدة المفتش العام للشرطة الوطنية الهايتية والشرطة القضائية في التحقيق في عملية الاغتيال. وشكل رئيس الوزراء المعين أرييل هنري حكومة جديدة في 20 تموز/يوليه، مكلفة ببناء توافق الآراء اللازم لإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن في عام 2021. وسخر المكتب نطاق ولايته الكاملة لتقديم الدعم الفوري للحكومة، ولا سيما في مجال الأمن.

16 - وواصلت الأمم المتحدة دعم تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، الذي أبرم بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ومدد مجلس الأمن، في القرار 2574 (2021)، ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021، ووسّعها لتشمل رصد الامتثال لأحكام العدالة الانتقالية التي سيصدرها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام. وعملت بعثة التحقق مع كل من الحكومة الكولومبية، وحزب كومونيس (Comunes) (القوة الشعبية الثورية البديلة، سابقاً)، والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، لبناء الثقة والتحقق من التقدم المحرز في تنفيذ التزامات اتفاق السلام، ولا سيما تلك المتعلقة بالضمانات الأمنية للمقاتلين السابقين والمدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات الاجتماعية والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع، بالإضافة إلى إعادة إدماج المقاتلين السابقين سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

آسيا والمحيط الهادئ

17 - واصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، عملاً بالولاية المنوطة بها بموجب قرار مجلس الأمن 2513 (2020) و 2543 (2020)، دعم حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار والنهوض بمفاوضات السلام في أفغانستان، التي بدأت في أيلول/سبتمبر 2020. وفي أعقاب إعلان الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي انسحاب بقية قواتهما العسكرية بحلول 31 آب/أغسطس 2021، ظل الوضع الأمني، الذي تفاقم بسبب جائحة كوفيد-19، شديد التقلب والبُعد عن

إمكانية التنبؤ به. وعقدت البعثة حوارات منتظمة مع أطراف شتى للنهوض بعملية السلام، وقدمت تقارير عن حالة حقوق الإنسان، ودعمت المبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني، وكذلك الاتصال الإقليمي. ويسرت البعثة تنفيذ مبادرات السلام المحلية، بفضل الاجتماعات التي عقدتها بين المسؤولين وممثلي القبائل وغيرهم من أفراد المجتمع المحلي لإعداد نُهج لحل المنازعات.

18 - وواصلت المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار توجيه الانتباه العالمي إلى محنة الروهينغا العديمي الجنسية، وحشد الدعم الدولي لهيئة ظروف موالية للسماح بعودة الروهينغا الآمنة والطوعية والكرامة والمستدامة. وفي الفترة التي سبقت الانتخابات العامة في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، دعت المبعوثة الخاصة إلى عملية شاملة ذات تمثيل ومشاركة سياسيين واسعيين. ثم توقف التحول الديمقراطي فجأة عندما أعلن الجيش الميانماري في 1 شباط/فبراير حالة الطوارئ واحتجز زعماء سياسيين وغيرهم، مبررا أفعاله بادعاء تزوير الانتخابات. ورددت المبعوثة الخاصة إدانة الأمين العام للقمع الذي مارسه قوات الأمن في أعقاب مقتل مدنيين، ودعت إلى القيام بعمل دولي موحد، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي، لاستعادة مسار البلد نحو الإصلاح الديمقراطي والسلام والاستقرار. وتعاونت المبعوثة الخاصة على نحو وثيق مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى في الدعوة إلى إيجاد تسوية بطريقة منظمة وسلمية. وحافظت على اتصالاتها النشطة مع جميع أصحاب المصلحة المحليين والمنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي. ومن خلال التفاعل المنتظم مع مجلس الأمن والجمعية العامة، دعت المبعوثة الخاصة إلى استجابة دولية متماسكة لمنع حدوث مزيد من التدهور ولمعالجة الآثار الأوسع نطاقا لأزمة متعددة الأبعاد زاد من تعقدها انتشار كوفيد-19.

أوروبا ووسط آسيا

19 - واصل مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص عمله مع الجانبين القبرصي اليوناني والقبرصي التركي لتيسير المناقشات الرامية إلى استئناف المفاوضات الرسمية. وفي أعقاب انتخابات القيادة القبرصية التركية التي أجريت في 11 و 18 تشرين الأول/أكتوبر 2020، برز إرسين تاتار كزعيم جديد للقبارصة الأتراك. وواصلت مسؤولية رفيعة المستوى في الأمم المتحدة عقد مناقشات مع قادة القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك والدول الضامنة: تركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليونان. كما حافظت على اتصال منتظم مع أعضاء مجلس الأمن وممثلي الاتحاد الأوروبي. وفي الفترة من 27 إلى 29 نيسان/أبريل 2021، عقد الأمين العام اجتماعا غير رسمي لمجموعة الخمسة زائدا واحدا في جنيف بشأن مسألة قبرص، كان الهدف منه تحديد ما إذا كانت هناك أرضية مشتركة للأطراف للتفاوض على حل دائم للمشكلة القبرصية، في غضون أفق منظور. وعلى الرغم من جهود الأمم المتحدة والمناقشات المكثفة بين الأطراف، لم يتسن إيجاد أرضية مشتركة كافية خلال الاجتماع غير الرسمي للسماح باستئناف المفاوضات الرسمية بخصوص تسوية مسألة قبرص. وبغية مواصلة الحوار، اتفق الأطراف على أن يعقد الأمين العام اجتماعا غير رسمي آخر لمجموعة الخمسة زائدا واحدا في المستقبل القريب، بهدف الدفع باتجاه إيجاد أرضية مشتركة تتيح الشروع في المفاوضات الرسمية.

20 - وعمل مكتب ممثلة الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية بشكل وثيق مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الحالة في جورجيا في إطار مباحثات جنيف الدولية، وهو إطار

تتشارك المنظمات الثلاث في رئاسته. وواصل الرؤساء المشاركون العمل مع جميع المشاركين وتشجيع الحوار البناء وإحراز تقدم بشأن القضايا الأساسية لجدول الأعمال. وعلى الرغم من جائحة كوفيد-19، استؤنف عقد جولات المباحثات حضورياً في نهاية عام 2020، وعادت إلى جدولها الزمني العادي في عام 2021.

21 - واضطلع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا بمهام المساعي الحميدة ونفذ الأنشطة في مجالاته ذات الأولوية، بما في ذلك منع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب، وإدارة المياه العابرة للحدود، وتعزيز الدبلوماسية الوقائية بين الشباب، ودعم التعاون الإقليمي بين منطقة وسط آسيا وأفغانستان. وفي أعقاب التطورات السياسية الكبيرة التي شهدتها قيرغيزستان، أوفد المركز بعثات لتقصي الحقائق وبحث السبل الممكنة لتنظيم استجابة موحدة للأمم المتحدة، مما أسفر عن وضع خطط للأمم المتحدة لدعم الإصلاحات السياسية والاجتماعية الاقتصادية في البلد.

الشرق الأوسط

22 - عمل المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا على بناء أرضية مشتركة بين أصحاب المصلحة دعماً لإيجاد حل سياسي للنزاع السوري تيسره الأمم المتحدة ويلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري إلى الكرامة والحرية والعدالة، عملاً بقرار مجلس الأمن 2254 (2015). وتركزت جهود خاصة على بناء الثقة وبث روح الطمأنينة، بطرق من بينها المناشدة بوقف إطلاق النار على نطاق البلد كله والدعوة إلى إطلاق سراح المحتجزين والمختطفين، وتقديم معلومات عن المفقودين، والتشجيع على إيصال المساعدات الإنسانية فوراً ودون عوائق، وتيسير عقد جلسات اللجنة الدستورية بقيادة ومسؤولية سورية بما يتماشى مع ولايتها واختصاصاتها، وتشجيع القيام بدبلوماسية دولية ببناء درجة أكبر فيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية.

23 - وركز المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن جهوده على التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، وإعادة فتح مطار صنعاء، وتخفيف القيود المفروضة على تدفق الوقود والسلع الأساسية الأخرى إلى اليمن عبر ميناء الحديدة، واستئناف المفاوضات السياسية المباشرة بين الطرفين. وفي شباط/فبراير 2021، شنت الحركة الحوثية (التي تطلق على نفسها أيضاً اسم أنصار الله) هجوماً عسكرياً في مأرب أضر بجهود الوساطة تلك وشكل تهديداً لمئات الآلاف من النازحين داخلياً وغيرهم من المحتاجين.

24 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة مساعدة الطرفين اليمنيين في تنفيذ الاتفاق بشأن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى (S/2018/1134، المرفق)، وركزت إلى حد كبير على إعادة تشغيل لجنة تنسيق إعادة الانتشار والآليات الداعمة، بما في ذلك إنشاء مركز للعمليات المشتركة ومراكز مراقبة مشتركة على الجبهة. وفي 14 تموز/يوليه 2021، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2586 (2021)، الذي مدد بموجبه ولاية البعثة لمدة سنة واحدة حتى 15 تموز/يوليه 2022، ودعا الطرفين إلى التعاون في لجنة تنسيق إعادة الانتشار، وأكد على أهمية عمل اللجنة وآلياتها المشتركة، وطالب برفع العراقيل التي تحول دون تنقل موظفي البعثة.

25 - وفي 27 أيار/مايو 2021، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2576 (2021) الذي جرى بموجبه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق حتى 27 أيار/مايو 2022 وتعزيز ولايتها في مجال المساعدة الانتخابية. وفي هذا السياق، شرعت البعثة في التحضير لنشر المزيد من موظفي الأمم المتحدة المعنيين بالانتخابات في الميدان. كما زادت الأمم المتحدة من مساعدتها التقنية المقدمة

إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وواصلت البعثة دعم جهود الحوار السياسي الجامع والدبلوماسية الوقائية والمصالحة الوطنية وتعزيز العلاقات بين بغداد وإربيل.

26 - وواصل مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط العمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين لنزع فتيل التوترات، وتشجيع إدخال تحسينات على أرض الواقع، والدفع بالمفاوضات السياسية قدما نحو حل عادل وشامل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وطوال صيف عام 2020، عمل المنسق الخاص بشكل وثيق مع الأطراف وأصحاب المصلحة لتجنب اتخاذ إجراءات أحادية الجانب من شأنها أن تعوق عملية السلام، بما في ذلك التهديدات الصادرة عن إسرائيل بضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة. وقد رحب الأمين العام بالاتفاقات المبرمة بين إسرائيل والبلدان العربية، التي علقت خطط إسرائيل بضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، وأعرب عن أمله في أن تشجع هذه التطورات القادة الفلسطينيين والإسرائيليين على الدخول من جديد في مفاوضات مجدية من أجل التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين وتهيئ فرصا للتعاون الإقليمي. وفيما يتعلق بتصعيد العنف في أيار/مايو 2021، ركزت جهود المنسق الخاص على الأزمة في غزة، بهدف حشد الدعم للمشاريع الإنسانية العاجلة ودعم جهود الوساطة من أجل الحفاظ على ترتيبات وقف إطلاق النار في قطاع غزة.

27 - وعمل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان مع الجهات المعنية على الصعيد الوطني والشركاء الدوليين لتعزيز الاستقرار في لبنان، في أعقاب انفجارات ميناء بيروت في 4 آب/أغسطس 2020 وما تلاها من استقالة الحكومة، ووسط أزمة اجتماعية اقتصادية متسارعة والضغط الجارية الناجمة عن كوفيد-19. وركّز المكتب على تعزيز توطيد وبسط سلطة الدولة اللبنانية ونزع فتيل التوترات بين لبنان وإسرائيل. وشمل ذلك العمل مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وغيرها من الجهات الفاعلة من أجل زيادة نشر الجيش اللبناني في جميع أنحاء لبنان. وعلى الرغم من الجمود السياسي، دعا المكتب إلى تشكيل حكومة مخلولة بالكامل وقادرة على تنفيذ إصلاحات، إضافة إلى التقيد بالجدول الزمني الانتخابي لعام 2022. وواصلت وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام الوفاء بمهام الإبلاغ عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004).

عمل مختلف أنواع أفرقة رصد الجزاءات

28 - مدد مجلس الأمن في قراره 2557 (2020) ولاية فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات حتى كانون الأول/ديسمبر 2021. وفي 29 كانون الأول/ديسمبر 2020، اتخذ مجلس الأمن القرار 2560 (2020) وطلب إلى فريق الرصد أن يدرس إجراءات الإعفاء الأساسية والاستثنائية المبينة في الفقرتين 81 (أ) و (ب) من القرار 2368 (2017)، وأن يقدم في غضون 9 أشهر توصيات إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات.

29 - وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020، قدم الأمين العام تقريرا (S/2020/1067) إلى مجلس الأمن تضمن خيارات لوضع معايير مرجعية لتقييم تدابير حظر الأسلحة في جنوب السودان وفقا للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وقدم تقريرا ثانيا (S/2021/321)، بتاريخ 31 آذار/مارس 2021، واقترح معايير مرجعية رئيسية كي يستخدمها مجلس الأمن في تقييم حظر الأسلحة،

تتمثل في التقدم المحرز في المسائل السياسية ومسائل الحوكمة، وفي مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، وفي الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان.

30 - وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قامت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) بتحديث توجيهاتها للمنظمات الدولية وغير الحكومية التي تسعى إلى إيصال المساعدة الإنسانية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبسّطت مذكرة المساعدة على التنفيذ المحدث رقم 7⁽¹⁾ عدة مجالات من عملية تقديم الطلبات، ومددت الفترة القياسية للإعفاءات، وأتاحت إمكانية تطبيق إجراءات الموافقة المعجلة على الطلبات الملحة المتعلقة بحالات الطوارئ مثل نقشي الأوبئة والكوارث الطبيعية.

31 - وقرر مجلس الأمن في قراره 2571 (2021) تمديد الأذن والتدابير المتعلقة بمحاولات تصدير النفط من ليبيا بصورة غير مشروعة لمدة 15 شهراً. وفي 5 أيار/مايو 2021، قدم الأمين العام تقريراً (S/2021/434) إلى مجلس الأمن عن تنفيذ القرار 2526 (2020)، الذي مدد المجلس بموجبه الأذن الواردة في قرارات سابقة⁽²⁾، والمتعلقة بتفتيش السفن المتجهة إلى ليبيا أو القادمة منها في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا، من أجل كفالة التنفيذ الصارم لحظر توريد الأسلحة.

32 - وقدم الأمين العام في رسالته المؤرخة 15 حزيران/يونيه 2021 (S/2021/573)، والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، معلومات مستكملة عن التقدم الذي أحرزته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن النقاط المرجعية الرئيسية لإصلاح قطاع الأمن، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن، وإدارة الأسلحة والذخائر، على النحو المحدد في البيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن المؤرخ 9 نيسان/أبريل 2019 (S/PRST/2019/3).

33 - وفي 31 تموز/يوليه 2021، قدم الأمين العام تقريراً (S/2021/696) إلى مجلس الأمن يستند إلى تقييم للحالة في دارفور، أجري بالتنسيق الوثيق مع فريق الخبراء المعني بالسودان وبالتشاور مع حكومة السودان. وتضمن التقرير توصيات بشأن المعايير المرجعية الرئيسية التي يمكن أن تقيد في توجيه مجلس الأمن في استعراضه للتدابير المتعلقة بدارفور.

ثالثاً - جلسات التحاور مع الدول الأعضاء

34 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في القرار 100/75 أن يعقد بانتظام جلسات تحاور جامعة بشأن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، وطلبت إلى الأمانة العامة الاتصال بالدول الأعضاء قبل عقد تلك الجلسات بغية كفالة مشاركتها على نطاق واسع وبشكل مجدي.

35 - وفي أعقاب مشاورات أجريت مع الميسرين المشاركين لهذا البند ومكتب اللجنة الرابعة، نظمت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام جلسة التحاور السنوية الثامنة بشأن البعثات السياسية الخاصة في 1 حزيران/يونيه 2021. وركز الحوار على كيفية اضطلاع البعثات السياسية الخاصة بولايات منع نشوب النزاعات وصنع السلام وبناء السلام المنوطة بها في مشهد عالمي للسلام والأمن آخذ في التغير، ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19.

(1) متاح على الرابط: www.un.org/securitycouncil/sanctions/1718/implementation-notice.

(2) قرارات مجلس الأمن 2292 (2016) و 2357 (2017) و 2420 (2018) و 2473 (2019).

36 - وأكدت وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام في ملاحظاتها أن النزاعات تزداد تعقيدا وتجزؤا واصطباغا بالصبغة الإقليمية، مما يزيد من صعوبة حلها. وهناك مصادر أخرى هامة للضغط، من بينها الاختلالات الناجمة عن التكنولوجيات وتجدد التنافس الاستراتيجي على الصعيدين العالمي والإقليمي، في الوقت الذي تقام فيه جائحة كوفيد-19 كثيرا من هذه المخاطر. وسلطت الضوء على حالة الطوارئ المناخية باعتبارها مضاعفا محتملا للأزمات وعدم الاستقرار، وشددت على الجهود التي تبذلها البعثات السياسية الخاصة التي أنيطت بها ولايات في هذا المجال، مثل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، لإدماج الاعتبارات المتصلة بالمناخ في عملها. ولأحظت أن البعثات السياسية الخاصة ضاعفت جهودها لدعم الدول الأعضاء في حل النزاعات سلميا من خلال التفاعل الدبلوماسي، وقدمت أمثلة ملموسة على هذا العمل في ثلاثة مجالات ذات أولوية: تعزيز الإدماج، والتصدي للمخاطر المتعددة الأبعاد التي تهدد السلام والأمن، وتعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الفاعلة الأخرى.

37 - وأطلع وكيل الأمين العام للدعم العمليتي الدول الأعضاء على تنسيق إدارته مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة الأخرى بشأن الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لإحراز تقدم في تطعيم موظفي الأمم المتحدة العاملين في البعثات السياسية الخاصة وفي عمليات حفظ السلام. وشدد على أن المقر سيواصل دعم البعثات السياسية الخاصة للوفاء بولاياتها على الرغم من أثر جائحة كوفيد-19. وشكر الدول الأعضاء على مساعدتها الأمم المتحدة على توزيع لقاحات كوفيد-19 على البعثات وعلى الاضطلاع بأنشطة الإجراء الطبي.

38 - وخلال التبادل اللاحق، أشادت الدول الأعضاء بالجهود التي تبذلها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام والبعثات السياسية الخاصة في تنفيذ ولاياتها. وأشار عدة متكلمين إلى الدور الهام الذي تؤديه البعثات السياسية الخاصة في منع نشوب النزاعات وصنع السلام وبناء السلام، وكذلك في تعزيز المبادئ المبينة في الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وأبرزوا مرونة هذه البعثات وسرعة استجابتها بوصفهما مزيج هامة تتيح لها التكيف مع الظروف التشغيلية المتغيرة والاستجابة للتهديدات الجديدة.

39 - وشجع المشاركون البعثات السياسية الخاصة على مواصلة اتخاذ من يلزم من تدابير لدعم الدول الأعضاء في الاستجابة للآثار الطويلة الأجل لجائحة كوفيد-19، مع التركيز بوجه خاص على الفئات الضعيفة. وأشاروا إلى أهمية كفاءة مشاركة طائفة واسعة من الجهات الفاعلة في تصميم الاستجابات لهذه الجائحة، بما يشمل المجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب، بالإضافة إلى الجهات المعنية الوطنية الأخرى.

40 - ودعا عدد من الدول الأعضاء البعثات السياسية الخاصة إلى مواصلة إعطاء الأولوية للخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وكذلك للخطوة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، لما لهما من أهمية حاسمة متواصلة، لا سيما بالنظر إلى الآثار المتباينة لجائحة كوفيد-19 على النساء والشباب. وشجع المشاركون الأمانة العامة على مواصلة تعزيز التمثيل الجغرافي والتكافؤ بين الجنسين في البعثات السياسية الخاصة.

رابعاً - مسائل السياسات العامة الرئيسية المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة

الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن

41 - لا تزال البعثات السياسية الخاصة تؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز مشاركة المرأة بطريقة مجدية في عمليات السلام والعمليات السياسية وفي دعم صنع السلام وبناء السلام على أساس مراعاة المنظور الجنساني. ويقدم مستشارو ومنسقو الشؤون الجنسانية، الملحقون بالبعثات السياسية الخاصة، المشورة والدعم للمبعوثين والممثلين الخاصين بشأن سبل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، وجعل عمليات السلام وجهود بناء السلام أكثر شمولاً، ومراعاة المنظور الجنساني في العمل السياسي للأمم المتحدة في الميدان.

42 - وتماشيا مع قرار مجلس الأمن 2493 (2019)، واصلت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام دعم البعثات السياسية الخاصة في تصميم وتنفيذ استراتيجيات لعمليات السلام الشاملة للجميع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت بعثات سياسية خاصة اجتماعات رفيعة المستوى مخصصة لوضع نهج محددة السياق لمشاركة المرأة في العمليات التي تدعمها الأمم المتحدة. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، بذلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان جهوداً في مجال التواصل ومساعي حميدة لدعم مفاوضات السلام والمشاركة الكاملة والأمن والمتساوية والفعالة والهادفة للمرأة في جميع مستويات صنع القرار وتوليها دوراً قيادياً فيها.

43 - وفي إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، وجدت البعثات السياسية الخاصة طرقاً جديدة لتعزيز المشاركة من خلال استراتيجيات الإدماج الرقمي والمشاركة عبر الإنترنت. ففي اليمن، أجرى مكتب المبعوث الخاص مشاورات مبتكرة واسعة النطاق على الإنترنت مع أكثر من 500 فرد من ممثلي المجتمع المدني، أكثر من 30 في المائة منهم نساء. وفي ليبيا، تعاونت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مع طائفة واسعة من الجهات المعنية الليبية، بوسائل منها التشاور مع المجموعات النسائية وعقد اجتماعات حوارية مع رؤساء البلديات والشباب، من أجل تعزيز مشاركة المرأة بشكل متزايد في اجتماعات ملتقى الحوار السياسي الليبي. وشجعت البعثة أيضاً على زيادة مشاركة المرأة في الاجتماعات اللاحقة للمسار السياسي الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر 2020.

44 - وفي عدد من السياقات، تقدم البعثات السياسية الخاصة حالياً الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وكذلك لمنظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسائية. ففي لبنان، واصل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص دعم جهود الدعوة التي يقودها اللبنانيون من أجل تنفيذ خطة العمل الوطنية للبلد بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، بسبل منها تعزيز المشاركة السياسية للمرأة كمرشحة وناخبة في انتخابات عام 2022. وفي وسط آسيا، أنشأ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية تجمعاً خاصاً للقيادات النسائية بوسط آسيا، يضم قيادات سياسية نسائية بارزة من دول وسط آسيا الخمس. وتعد هذه المبادرة منبرا رفيع المستوى مخصصاً لإنشاء أول تحالف غير رسمي من نوعه للقيادات النسائية في وسط آسيا، ومكرساً لتعزيز دور جميع النساء في النهوض بالتنمية المستدامة ودعم السلام والأمن في المنطقة.

الشباب والسلام والأمن

45 - تمشيا مع قرارات مجلس الأمن 2250 (2015) و 2419 (2018) و 2535 (2020) بشأن الشباب والسلام والأمن، عملت البعثات السياسية الخاصة على زيادة المشاركة المجدية للشباب من النساء والرجال في بناء السلام والعمليات السياسية. وقد حث مجلس الأمن في قراره 2535 (2020) البعثات السياسية الخاصة على وضع وتنفيذ استراتيجيات خاصة بالسياق بشأن الشباب والسلام والأمن، وعلى تنسيق وزيادة قدراتها التنفيذية في هذا الصدد. واستجابة لذلك، وضع كل من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بدعم من أكاديمية فولك برنادوت، كتيبا لوضع البرامج الخاصة بالشباب والسلام والأمن. ويجري حاليا تحديد الجهات المعنية بتنسيق شؤون الشباب والسلام والأمن في جميع البعثات السياسية الخاصة.

46 - وفي الصومال، واصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال الدعوة من أجل إشراك الشباب في العمليات السياسية. ونظمت بالتعاون مع الشركاء تدريباً لمدة يومين في نيسان/أبريل 2021 لصالح 36 شاباً من الطامحين السياسيين من مختلف الأحزاب السياسية، وعقدت في حزيران/يونيه 2021 حواراً مع أكثر من 100 شابة وشاب بشأن مستقبل المشاركة السياسية للشباب في الصومال. وتدعم الأمم المتحدة حالياً وزارة الشباب والرياضة الاتحادية في وضع السياسة الوطنية الثانية للشباب في الصومال.

47 - وفي العراق، استضافت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق سلسلة من حلقات العمل الشبابية في جميع المحافظات، بعنوان "شباب العراق: قيادة في الحوار والاستقرار". وقد حشدت هذه العملية التي امتدت 18 شهراً أكثر من 500 شابة وشاب من خلفيات مختلفة، وتوجت بعقد مؤتمر وطني للشباب في بغداد في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عُرضت فيه مداورات من حلقات العمل على السلطات العراقية.

48 - وفي ليبيا، أنشأت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا "مسار الشباب الليبي" لكفالة مشاركة الشباب في ملتقى الحوار السياسي الليبي. وأُتيحت الفرصة لأكثر من 40 شابة وشاباً من مختلف الخلفيات السياسية والعرقية والقبلية في ليبيا للالتقاء وصياغة توصيات قُدمت إلى الملتقى.

49 - وتعاونت البعثات السياسية الخاصة أيضاً في مبادرات الشباب والسلام والأمن الإقليمية. فعلى سبيل المثال، نظمت البعثتان في كولومبيا والعراق، بالشراكة مع عملية حفظ السلام في كوسوفو⁽³⁾، حلقة عمل مشتركة على الإنترنت في آب/أغسطس 2020 للقادة الشباب لتبادل أفضل الممارسات والخبرات في العمل المنصب على مبادرات بناء السلام المحلية.

بناء السلام والحفاظ عليه

50 - اختتمت الجمعية العامة ومجلس الأمن الاستعراض الثالث لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، واعتمدا بالإجماع في كانون الأول/ديسمبر 2020 قرار الجمعية العامة 201/75 وقرار مجلس الأمن 2558 (2020)، على التوالي. وأظهر الاستعراض أن الأمم المتحدة تمكنت من تعزيز القيادة والمساءلة والقدرات، وتحسين الشراكات التي عظمّت المزايا النسبية في بناء السلام والحفاظ عليه. وواصلت البعثات

(3) ينبغي أن تُفهم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

السياسية الخاصة دعم تنفيذ أولويات بناء السلام الشاملة للجميع التي تقودها وتتولى زمامها الجهات الوطنية، وذلك من خلال عملها مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومنسقي الأمم المتحدة المقيمين.

51 - وما زال توفير التمويل الكافي والمستدام والمضمون لبناء السلام يمثل تحدياً هاماً للغاية. وقد دعت القرارات المذكورة أعلاه إلى عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين من أجل إحراز تقدم واستكشاف الخيارات ودراساتها في هذا الصدد.

52 - ولجنة بناء السلام في وضع فريد يمكنها من تزويد مجلس الأمن، بناء على الطلب، بمنظورات كيفية لبناء السلام تتسم بالوضوح والواقعية والقابلية للتطبيق. وقد كان الدور الاستشاري الذي تضطلع به اللجنة لدى المجلس - ولا يزال - ذا أهمية خاصة خلال نظر المجلس في ولايات البعثات السياسية الخاصة. ففي عام 2020، قدمت اللجنة المشورة في سياق النظر في الولاية النهائية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. كما شاركت اللجنة في تناول مسائل عدة تتعلق ببناء السلام في سياقات انتشار البعثات السياسية الخاصة، مثل كولومبيا، حيث ساعدت اللجنة على تعزيز التواصل مع المقاتلات السابقة والناجيات.

53 - ويواصل صندوق بناء السلام دعم الجهود البرنامجية التي تضطلع بها البعثات السياسية الخاصة إلى جانب الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. ففي عام 2020، وجه الصندوق 25,3 مليون دولار في شكل موافقات جديدة إلى بلدان نُشرت فيها بعثات سياسية خاصة، أو 15 في المائة من مجموع الموافقات في ذلك العام. ففي غينيا - بيساو، وافق الصندوق على 4 ملايين دولار لدعم أولويات الانتقال التي حددت في إطار إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وفي آب/أغسطس 2020، جدد الأمين العام أهلية الصومال للحصول على مساعدات صندوق بناء السلام لمدة خمس سنوات أخرى، بناء على طلب من الحكومة، مع التركيز على المصالحة والعدالة والحوكمة والأمن. كما ستعطي المرحلة الجديدة الأولوية في التمويل للمبادرات الداعمة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي عام 2020، خصص صندوق بناء السلام 22,1 مليون دولار لمشاريع الشباب والسلام والأمن من خلال مبادرة النهوض بالشباب.

التشجيع على اتباع نهج إقليمي إزاء قضايا السلام والأمن

54 - من السمات الرئيسية لمشهد السلام والأمن المعاصر أن العديد من التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم هي تحديات عابرة للحدود بطبيعتها. وقد أبرزت جائحة كوفيد-19 وحالة الطوارئ المناخية مدى الحاجة إلى تعاون عالمي وإقليمي للتصدي للتحديات العابرة للحدود. والبعثات السياسية الخاصة، التي يسند إلى العديد منها ولايات إقليمية، مجهزة تجهيزاً جيداً للإسهام في تحقيق هذا الهدف. وقد كانت في طليعة جهود وضع وتنفيذ استجابات إقليمية حقاً ومتعددة التخصصات لمجموعة من قضايا السلام والأمن، وجهود تعزيز شراكة الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وهي شراكة لا تزال تشكل إحدى ركائز عمل المنظمة ذي الصلة بصون السلم والأمن الدوليين.

55 - وواصل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، الإشراف على تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. ويسر المكتب الاجتماع التشاوري المشترك السنوي والحلقة الدراسية السنوية المشتركة غير الرسمية بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر 2020، واجتماعات

التنسيق الشهرية بين رئاسة مجلس السلم والأمن ورئاسة مجلس الأمن. ونظم المكتب أيضا عدة اجتماعات بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

56 - وفي منطقة البحيرات الكبرى، واصل المبعوث الخاص للأمين العام مساعيه الحميدة لتشجيع الحوار وتعزيز الثقة وعلاقات حسن الجوار بين بلدان المنطقة. كما دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى تعزيز التعاون في مكافحة الجماعات المسلحة غير المشروعة، والتي توجت بتشغيل فريق اتصال وتنسيق مكلف بالإشراف على تنفيذ التدابير غير العسكرية لتعزيز نزع السلاح الطوعي وقطع خطوط التجنيد والإمداد عن الجماعات المسلحة. وفي حزيران/يونيه 2021، شارك مكتب المبعوث الخاص في تنظيم الاجتماع السادس لشبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى لمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم العابرة للحدود عن طريق مواءمة النظم القانونية.

57 - وفي منطقة القرن الأفريقي، واصل المبعوث الخاص للأمين العام دعمه لتنفيذ الاستراتيجية الوقائية الإقليمية الشاملة في القرن الأفريقي. وتعاون مكتب المبعوث الخاص مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ومنظمات إقليمية ودون إقليمية أخرى، في مجال تعزيز السلام والأمن في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك دعم عمليات الوساطة وتعزيز القدرات دون الإقليمية على معالجة القضايا العابرة للحدود والقضايا الشاملة لعدة قطاعات.

58 - وفي منطقة وسط أفريقيا، اجتمع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بانتظام لمناقشة قضايا السلام والاستقرار الإقليمي والحاجة إلى زيادة تعزيز الدبلوماسية الوقائية لهذه الجماعة الاقتصادية. وفي 29 آذار/مارس 2021، عقد الطرفان معتكفا مشتركا على الإنترنت، أقر خلاله خطتهما الاستراتيجية المشتركة للفترة 2021-2025. وتركز هذه الخطة على النهوض بقضايا الحوكمة الوطنية والإقليمية، وعلى تعزيز اتباع نهج متكامل إزاء التحديات الأمنية عبر الوطنية والجماعات المسلحة. وقد عقد الممثل الخاص لوسط أفريقيا مشاورات منتظمة مع الاتحاد الأفريقي ومع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بغية كفالة تنسيق الدعم للمرحلة الانتقالية في تشاد.

59 - وفي وسط آسيا، وعلى الرغم من القيود المتصلة بكوفيد-19، استمر التعاون الإقليمي في التوسع. واعتمدت جميع دول وسط آسيا الخمس على مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا كمُنبر لدعم جهودها المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز الاتصال أثناء الجائحة. وعقد المركز اجتماعين لنواب وزراء خارجية وسط آسيا وأفغانستان في عام 2020 خُصصا للتعاون الإقليمي وتعزيز المبادرات الإقليمية.

آثار جائحة كوفيد-19 على البعثات السياسية الخاصة

60 - جائحة كوفيد-19 واحدة من أكبر حالات الطوارئ العالمية التي واجهتها الأمم المتحدة، لما لها من تأثير عميق على الصحة والسلام والأمن في جميع أنحاء العالم. وقد ظلت عواقبها المدمرة محسوسة في جميع أنحاء العالم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، أبلغت منظمة الصحة العالمية بأكثر من 4,1 ملايين حالة وفاة. وسُجلت إصابة ما يقرب من 200 مليون شخص بالمرض.

وفي عام 2020، وقع نحو 100 مليون شخص في براثن الفقر المدقع، وهي زيادة سنوية غير مسبوقة⁽⁴⁾. وفي عام 2020 وحده، فقدت نسبة 8,8 في المائة من ساعات العمل العالمية بسبب الجائحة، أي ما يعادل 255 مليون وظيفة بدوام كامل⁽⁵⁾. وقد تسببت سلالات جديدة من الفيروس في موجات أكثر حدة من العدوى في وقت أصبحت فيه المنظومات الصحية وشبكات الأمان الاجتماعي بالفعل على حافة الانهيار، مما أسهم في ارتفاع أعداد حالات الإصابة بكوفيد-19 في العديد من سياقات انتشار أو عمل البعثات السياسية الخاصة.

61 - وقد أعاقَت الجائحة العمل الدبلوماسي وعقّدت جهود صنع السلام. ولكنها لم تؤثر، في معظم الحالات، على الديناميات الكامنة وراء النزاعات المسلحة. ولكن، بمضاعفتها لأوجه الهشاشة القائمة، فإنها فاقمت تحدي منع نشوب النزاعات، وجعلت اتخاذ الخطوات اللازمة للتصدي لذلك التحدي أكثر إلحاحاً. وقد أيدت 180 دولة عضواً، إلى جانب دولة مراقبة واحدة غير عضو وأطراف نزاعات ومنظمات إقليمية وممثلين عن المجتمع المدني وممثلين دينيين، دعوة الأمين العام في 23 آذار/مارس 2020 إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، التي ناشد من خلالها الأطراف المتحاربة وقف القتال والمساعدة في إنشاء ممرات للمعونة المنقذة للحياة. وتعززت تلك الدعوة بقراري مجلس الأمن 2532 (2020) و 2565 (2021).

62 - وأثّرت الجائحة على الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للعمليات السياسية وعمليات السلام. وفي بعض الحالات، كان لها أثر مباشر على عمل البعثات. ففي قبرص، على سبيل المثال، أدى تأثير القيود التي فرضها الجانبان إلى زيادة حدة التوترات السياسية وطرح تحديات عملية أمام عبور الخط الفاصل ومواصلة الاتصالات بين الطائفتين وأنشطة بناء الثقة في الجزيرة. وفي حين تمكنت مختلف أنواع أفرقة الأمم المتحدة المعنية برصد الجزاءات من القيام بزيارات ميدانية وإجراء تحقيقات في انتهاكات الجزاءات في بلدان مختلفة، فقد كان عدد هذه الزيارات أقل مقارنة بعدد الزيارات التي أجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير قبل جائحة كوفيد-19.

63 - وقد اضطرت البعثات السياسية الخاصة للتكيف مع الواقع المتغير الذي سببته الجائحة، بجمعها بين العمل الافتراضي والعمل بالحضور الشخصي وإقدامها على اتخاذ خطوات محسوبة للوفاء بولاياتها للنهوض بعمليات السلام وتهذئة الأزمات ومنع نشوب النزاعات. ففي وسط آسيا، استخدم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا منصات إلكترونية وأدوات ابتكارية أخرى لدعم بلدان المنطقة في بناء الثقة وتعزيز الاتصالات المتبادلة وتنفيذ مبادرات إقليمية قائمة وجديدة. ووضعت أدوات جديدة، مثل مجموعات التركيز الرقمية، واستُخدمت لتوسيع نطاق الطابع الشمولي للمشاركة السياسية.

64 - وطلب مجلس الأمن، في قراره 2532 (2020)، إلى الأمين العام أن يساعد على التأكد من قيام جميع الجهات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وفقاً لولاية كل منها، بتسريع عملها في التصدي لجائحة كوفيد-19، مع التركيز بوجه خاص على البلدان المحتاجة، بما في ذلك البلدان التي توجد في حالات نزاعات مسلحة أو المتضررة من أزمات إنسانية. وكرر المجلس هذا الطلب مجدداً في القرار

(4) World Bank, "Updated estimates of the impact of COVID-19 on global poverty: turning the corner on the pandemic in 2021?" متاح على الرابط: <https://blogs.worldbank.org/opendata/updated-estimates-impact-covid-19-global-poverty-turning-corner-pandemic-2021>

(5) International Labour Organization, "ILO Monitor: COVID-19 and the world of work", 7th ed. (Geneva, 2021). متاح على الرابط: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/briefingnote/wcms_767028.pdf

2565 (2021)، الذي طلب فيه من الممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين للأمين العام، كل في إطار الولاية المنوطة به، وبالتنسيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، أن يبذلوا مساعيهم الحميدة وجهود الوساطة لدى أطراف النزاعات المسلحة، وذلك لتيسير التصدي لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك التلقيح في حالات النزاع المسلح. ولا تزال البعثات السياسية الخاصة ملتزمة بدعم الدول الأعضاء في هذا المجال.

65 - وتعمل البعثات السياسية الخاصة أيضا عن كثب مع السلطات الوطنية حاليا لمساعدتها في جهود التصدي للمخاطر وأوجه الضعف في الأجلين المتوسط والطويل التي تزيد الجائحة من استحقاقها. ويتسم تنسيق الجهود الدولية في هذا الصدد بأهمية خاصة. فعلى سبيل المثال، عقدت لجنة بناء السلام في 9 أيلول/سبتمبر 2020 اجتماعا عبر الإنترنت بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 في حوض بحيرة تشاد، كان الهدف منه تعبئة المجتمع الدولي للمساعدة في التخفيف من أثر الجائحة على مكاسب بناء السلام في المنطقة. وشارك الممثل الخاص لوسط أفريقيا في المناقشة ودعا إلى تنظيم استجابة إقليمية للجائحة بالاستفادة من الاستراتيجيات التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

التوزيع الجغرافي وتمثيل الجنسين

66 - بموجب المادة 101 من ميثاق الأمم المتحدة، يجب إيلاء الاعتبار الواجب لأهمية تعيين الموظفين على أوسع نطاق جغرافي ممكن. وليس تعزيز التنوع الجغرافي مجرد التزام قانوني بموجب الميثاق، بل هو أيضا عامل حاسم لفعالية الأمم المتحدة ومشروعيتها باعتبارها منظمة عالمية. وما زال الأمين العام ملتزما بتعزيز تنوع القوة العاملة.

67 - وفي نيسان/أبريل 2021، كان توزيع الموظفين المعيّنين دوليا العاملين في البعثات السياسية الخاصة الميدانية والبالغ عددهم 1 365 موظفا كالتالي: 33 في المائة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، و 24,2 في المائة من المجموعة الأفريقية، و 23 في المائة من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، و 12,6 في المائة من مجموعة دول أوروبا الشرقية، و 6,4 في المائة من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن بين الموظفين المعيّنين محليا وعددهم 1 838 موظفا، كان 75,7 في المائة من مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، و 13,1 في المائة من المجموعة الأفريقية، و 9,1 في المائة من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 0,8 في المائة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، و 0,2 في المائة من مجموعة دول أوروبا الشرقية.

68 - والأمين العام ملتزم بالقدر نفسه بتحسين تمثيل المرأة في المنظمة بأسرها، بما في ذلك البعثات السياسية الخاصة العاملة في الميدان. ففي نيسان/أبريل 2021، كانت نسبة النساء من الموظفين المعيّنين دوليا العاملين في هذه البعثات 33,2 في المائة، ويمثل ذلك انخفاضا بمقدار 0,2 نقطة مئوية عن العام السابق. ومن الموظفين المعيّنين محليا، كانت نسبة النساء 19 في المائة، بزيادة قدرها 2,3 في المائة.

خامسا - ملاحظات

69 - تدل أنشطة وإنجازات البعثات السياسية الخاصة المبينة في هذا التقرير على إسهامها الهام في النهوض بجهود منع نشوب النزاعات وصنع السلام وبناء السلام. وخلال سنة مليئة بالتحديات التي واجهها المجتمع الدولي، أظهرت البعثات السياسية الخاصة مرونة وقدرة على الصمود، إذ سارعت إلى الاستجابة

من أجل المساعدة على التصدي للمخاطر الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في نفس الوقت الذي واصلت فيه تنفيذ ولاياتها. ويشكل تمكّنها من تحقيق النتائج على الرغم من عملها في مشهد جيوسياسي معقد، وفي بيئات أمنية متقلبة في كثير من الأحيان، دليلاً على دورها كآلية هامة للغاية لجهود الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

70 - وبرز بشكل ملحوظ خلال العام الماضي إسهام البعثات السياسية الخاصة في زيادة استيعاب الجميع. ففي خضم جائحة كوفيد-19، قامت هذه البعثات بتكييف النهج للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مستخدمة في ذلك وسائل مبتكرة للوصول إلى الجماعات النسائية ولتوفير حيز خاص بها للمشاركة في عمليات السلام والعمليات السياسية. كما أدت البعثات السياسية الخاصة دوراً هاماً في تنفيذ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة لإشراك الشباب في عمليات السلام والعمليات السياسية. وبينما نتحرك نحو تعددية الأطراف أكثر شمولاً وترابطاً، فإن اتباع نهج خلاق لتوسيع نطاق أعمالنا لتكون أكثر استيعاباً للجميع سيساعد على كفالة أن يستجيب عملنا في مجال السلام والأمن استجابةً مباشرة لتطلعات من نخدمهم.

71 - وتمشيا مع دعوتي إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، واصلت البعثات السياسية الخاصة أيضاً الاضطلاع بدور هام في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فقد قامت ست بعثات سياسية خاصة بإضافة عنصر يُعنى بحقوق الإنسان إلى مكوناتها، فأصبحت تتفد مجموعة من الولايات في هذا المجال. وعلى نطاق أوسع، لا تزال اعتبارات حقوق الإنسان مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجهودنا الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحماية السكان من العنف ومعالجة الأسباب الجذرية لنشوب النزاعات. وهي جزء أساسي من عمل البعثات السياسية الخاصة.

72 - وفي مواجهة عالم يزداد ترابطاً، يجب أن تكون النهج الإقليمية أساسية في الجهود الرامية إلى التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن. والولايات الإقليمية الفريدة المنوطة بعدة بعثات سياسية خاصة تمكّنها من تنفيذ نهج شامل ومتكامل في الحفاظ على السلام، وذلك من خلال العمل مع الدول الأعضاء، ومع الشركاء الإنمائيين، والشركاء في المجال الإنساني وحقوق الإنسان، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمجتمع المدني. وسوف يستمر التقدم الكبير الذي أحرز في السنوات الأخيرة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وسيُبنى عليه. وما زلت ملتزمة بجعل هذا الهدف محور عمل البعثات السياسية الخاصة.

73 - وتنتشر غالبية البعثات السياسية الخاصة الميدانية في مناطق منكشفة بشدة أمام تغير المناخ. وفي محاولة للوقاية من الآثار الضارة لتغير المناخ على السلام والأمن وإدارتها، ستواصل البعثات السياسية الخاصة التي لها ولاية في هذا المجال التعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والشركاء الآخرين لتحديد المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ وإدماج الاعتبارات المناخية في عملها.

74 - والدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء ضروري لنجاح البعثات السياسية الخاصة وتعزيز فعاليتها. وألاحظ، في هذا الصدد، المسألة العالقة المتصلة بترتيبات تمويل ودعم البعثات السياسية الخاصة.

75 - وقد أبرز الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة التزام الدول الأعضاء الدائم بالنظام المتعدد الأطراف. وستكون البعثات السياسية الخاصة جزءاً هاماً من جدول أعمالنا المشترك في السنوات المقبلة. وستؤدي هذه البعثات دوراً محورياً، لا سيما في سياق الدعوة التي

وجهتها الدول الأعضاء إلى تعزيز مجموعة الأدوات الدبلوماسية المنصوص عليها في الميثاق بغية منع اندلاع الأعمال القتالية وتصعيدها وتجديدها. وإني أعول على دعم الدول الأعضاء لجعل تلك الرؤية حقيقة واقعة.

76 - وأخيراً، أود أن أشيد بجميع ممثلي الخاصين وبمستشاري ومبعوثي الخاصين، وبتقاني وشجاعة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها الذين يعملون في البعثات السياسية الخاصة المنتشرة في جميع أنحاء العالم. إنهم يعملون في ظل ظروف صعبة في كثير من الأحيان، زادت من تفاقمها جائحة كوفيد-19 وعواقبها، بغية الوفاء بوعد ميثاق الأمم المتحدة. وإني أقدر عملهم والتزامهم تقديراً عميقاً.

بعثات الأمم المتحدة السياسية الخاصة (في 14 تموز/يوليه 2021)

المبعوثون والمستشارون والممثلون الخاصون والشخصيون للأمن العام

- 1 - مكتب المستشار الخاص للأمن العام المعني بقبرص
- 2 - مكتب المستشار الخاص للأمن العام المعني بمنع الإبادة الجماعية
- 3 - المبعوث الشخصي للأمن العام للصحراء الغربية
- 4 - مكتب المبعوث الخاص للأمن العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004)
- 5 - ممثلة الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية
- 6 - مكتب المبعوث الخاص للأمن العام إلى سوريا
- 7 - مكتب المبعوث الخاص للأمن العام لمنطقة البحيرات الكبرى
- 8 - مكتب المبعوث الخاص للأمن العام إلى اليمن
- 9 - بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة
- 10 - مكتب المبعوثة الخاصة للأمن العام المعنية بميانمار
- 11 - مكتب المبعوث الخاص للأمن العام للقرن الأفريقي

مختلف أنواع أفرقة رصد الجزاءات والكيانات والآليات الأخرى

- 12 - فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية
- 13 - فريق الخبراء المعني بالسودان
- 14 - فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
- 15 - فريق الخبراء المعني بليبيا
- 16 - فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى
- 17 - فريق الخبراء المعني باليمن
- 18 - فريق الخبراء المعني بجنوب السودان
- 19 - فريق الخبراء المعني بمالي
- 20 - فريق الخبراء المعني بالصومال
- 21 - فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قرار مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات

- 22 - تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015)
- 23 - الدعم المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل
- 24 - المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب
- 25 - فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام
- 26 - مكتب أمين المظالم للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات
- المكاتب الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية، والبعثات الأخرى**
- 27 - مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان
- 28 - مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط⁽¹⁾
- 29 - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان
- 30 - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق
- 31 - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال
- 32 - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا
- 33 - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل
- 34 - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا
- 35 - مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي⁽²⁾
- 36 - فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة
- 37 - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا
- 38 - بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا
- 39 - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي
- 40 - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

(1) ممول من الميزانية العادية، ولكنه ليس من الناحية الفنية جزءاً من فئة ميزانية البعثات السياسية الخاصة.

(2) ممول جزئياً من الميزانية العادية، ولكنه ليس من الناحية الفنية جزءاً من فئة ميزانية البعثات السياسية الخاصة.